

# الأساليب المنهجية لإدماج المساواة في السياسات العمومية

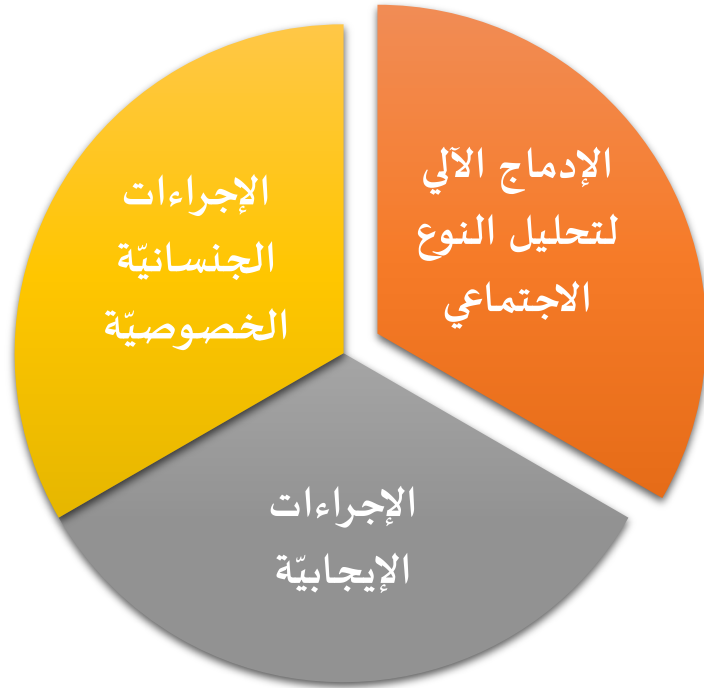
# مبدأ المساواة

- عرّفت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مبدأ المساواة بين الجنسين على أنّه مفهوم "يفترض أن مصالح واحتياجات وأولويات النساء والفتيات تؤخذ في الاعتبار، مع الاعتراف بتنوع مجموعات النساء والرجال".
- المساواة بين المرأة والرجل قضية من قضايا حقوق الإنسان وشرط مسبق ومؤشر للتنمية البشرية المستدامة.
- التوازن بين الجنسين أمر أساسي لتحقيق المساواة والتنمية. ولتحقيق هذا التوازن، يجب اتخاذ إجراءات من جانب المجتمعات المحلية والحكومات والمنظمات الإنمائية الدولية.

# كيف تراعي التنمية مبدأ المساواة؟

- تعرّف الأمم المتحدة تعميم مراعاة مبدأ المساواة بوصفه «عملية تقييم أثر المساواة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات». وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر بتركيز اهتمامات النساء والرجال وتجارهم على بعد متأصل في كافة مجالات التنمية.
- يتضمّن مسار مراعاة مبدأ المساواة استخدام مفهوم المساواة بين الجنسين والوسائل التحليلية المرتبطة به لبلوغ هذه الأهداف من خلال تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في إطار مقارنة شاملة تشمل المستويين الأفقي والعمودي.

# إجراءات إدماج مبدأ المساواة في التنمية



- الإدماج الآلي لتحليل النوع الاجتماعي: البحث عن الفوارق بين الرجال والنساء في كافة السياسات وأدواتها وفي البرامج والميزانيات.
- الإجراءات الإيجابية: التقليل من الفوارق والعوامل التي تنتجها وبلوغ المساواة.
- الإجراءات الجنسانية الخصوصية: لمعالجة الفوارق بين الجنسين وتستهدف عادة النساء لأنهن عرضة للتمييز في أغلب المجتمعات.

# عملية البرمجة المراعية لمبدأ المساواة

## مبدأ الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

- بلوغ أدوات أخرى للحقوق وتحقيق أهداف التنمية وأهداف التنمية المستدامة 2030 لأنّ عدم المساواة يؤثر في تأمين الحق في الشغل الكريم والحق في الأرض والحق في الماء والحق في المسكن وبالتالي يؤثر في تمكين الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل مستديم

## مبدأ الإنصاف

- اتفاقية سيداو
- اتفاقيات دولية أخرى تتعلق بالقضاء على كلّ أشكال التمييز تجاه الأشخاص والمجموعات المبنية على الجنس والعرق واللون واللغة والدين

# مبدأ المساواة : أولوية جديدة للتنمية؟

• لا يتعلق الأمر بالترفيح في مخصّصات السياسات العموميّة بل بوضع أولويات جديدة تتلاءم مع أهداف المساواة والقضاء على التمييز ضد النساء.

• إعادة صياغة وتوجيه البرامج والسياسات العموميّة من الداخل لتوظيفها لأهداف التنمية والمساواة.

# لماذا نغيّر الأولويّات؟

- يمكن إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في السياسات العموميّة من الأخذ بعين الاعتبار لأسس المجتمعات الديمقراطية واحترام المساواة بين الرجال والنساء.

البحث عن  
الكفاءة والفعاليّة  
في السياسات  
العموميّة

الاستجابة للمنظومة الشاملة  
لحقوق الإنسان

# كيف يمكننا تحديد التزام السياسات العموميّة بالمساواة بين الجنسين؟

- من الضروري تحديد الالتزامات بالمساواة بين الجنسين وفقا لإطار السياسة العامة والإطار التشريعي.
- في بعض الحالات، يكون تحديد مخصصات الميزانية لتحقيق نتائج المساواة بين الجنسين أكثر وضوحا: تحديد برامج معيّنة تراعي الفوارق بين الجنسين وميزانيات كل منها.
- قد يكون من الأصعب تحديد أو متابعة الحالات الأخرى: عندما لا يكون هناك منطق برمجة أي في غياب نظام الميزانيّة حسب الأهداف.



# كيف يمكننا تقييم توزيع النفقات؟

- يمثل أحد العناصر الرئيسية في التحليل في تقييم توزيع النفقات صلب السياسات والميزانية، وأثر تنفيذ هذه السياسات على مختلف الفئات.
- يجب أن يكون توزيع النفقات **كافيا** لضمان إمكانية حصول جميع الفئات (مع مراعاة مختلف فئات النساء والرجال) على الموارد والخدمات الملائمة، وأن تتاح لهم **نفس فرص** التطوير والتنمية، والتمتع بالرفاه كحق من حقوق الإنسان.

# كيف يمكننا تقييم تأثير تنفيذ السياسات على المساواة؟

- لتقييم أثر تخصيص الموارد وتنفيذ السياسات، من الضروري الحصول على البيانات والمنهجيات ذات الصلة: نظم ملائمة لتحليل أثر السياسات على تحقيق المساواة.
- توفر مؤشرات نظم الميزانية القائمة على البرامج أو الأداء مدخلات للتحليل.
- يمكن أن تساعد تقارير تقييم السياسات والدراسات القطاعية وتقارير الرقابة على الميزانية واستعراض النفقات وغيرها من الآليات على تحديد وتقييم أثر السياسات على مختلف الفئات.

# مراحل رسم سياسات مراعية لمبدأ المساواة

